E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2021/WG.1/Report
5 March 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

حلقة حوار افتراضية حول سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النَهج الترابطي
٣ شباط/فبراير ٢٠٢١

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي، حلقة حوار افتراضية حول سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النَهج الترابطي، يوم الأربعاء ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١. وهذه الحلقة الحوارية هي الثانية التي تنظمها الإسكوا بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي ضمن سلسلة الحلقات الحوارية الثلاث حول ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة بعد كوفيد-١٩. وتهدف هذه الحلقات الحوارية إلى مناقشة أهمية تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وللتصدي لآثار جائحة كوفيد-١٩ وكيفية إرساء مبادئ المساواة ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية مع المسؤولين الحكوميين في مختلف البلدان العربية. كما تهدف إلى الاطلاع على مجموعة من السياسات العامة ذات الصلة وتسليط الضوء على ارتباطها بالعدالة الاجتماعية مثل سياسات الحماية الاجتماعية والدعم، وسياسات العمل والأجور، وسياسات الأمن الغذائي، ومناقشة كيفية مراجعتها وتطويرها من منظور العدالة الاجتماعية.

وهدفت الحلقة الحوارية الثانية إلى عرض ومناقشة الأوضاع الراهنة لموضوع الأمن الغذائي وارتباطه بتعزيز العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩. كما سعت إلى التعرّف على التحديات التي تواجه تطبيق سياسات الأمن الغذائي وسُبُل مواجهتها وارتباطها بتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول العربية السياسية والاجتماعية وظروفها الوطنية. وأتاحت حلقة الحوار الفرصة لخبراء في التخطيط ووضع السياسات من الوزارات المختلفة المعنية بقضايا العدالة الاجتماعية والأمن الغذائي لمناقشة السُبُل والآليات التي يمكن تفعيلها والإصلاحات التي يمكن القيام بها للتوصل إلى سياسات أمن غذائي تعزز العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قُدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٧	٣
الفصل		
أولاً- مخرجات ورشة العمل	8	٤
ثانياً- ملخص عن الجلسات	٩-٢٨	٥
ألف- الجلسة الأولى: الترابط بين الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية	١٠-١٥	٥
باء- الجلسة الثانية: تأثير جائحة كوفيد-١٩على الأمن الغذائي في المنطقة العربية	١٦-٢٦	٧
جيم- الجلسة الختامية	٢٧-٢٨	٩
ثالثاً- تنظيم الأعمال	٢٩-٣٢	١٠
ألف- مكان الحلقة الحوارية وتاريخ انعقادها	٢٩	١٠
باء- الافتتاح	٣٠-٣٢	١٠
المرفق- قائمة المشاركين		١٢

مقدمـة

١- يشكل تعزيز العدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً تسعى الدول العربية إلى تحقيقه منذ سنوات بغية تطوير وتحسين مستوى عيش السكان في وضع نشهد فيه تفاقماً في مستويات الفقر وانعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وارتفاع في معدلات البطالة، لا سيما في صفوف النساء والشباب؛ وتزايد العاملين في القطاع غير الرسمي، والإقصاء الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع، بالإضافة الى الآثار المترتبة عن تغيّر المناخ وعدم الاستقرار السياسي. وتفاقمت هذه التحديات مؤخراً مع زيادة فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-١٩. في هذا السياق، أضحى تطوير نماذج تنمية جديدة وسياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على معالجة آثار غياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل وأكثر نجاحاً من أهم الأولويات في البلدان العربية.

٢- وقد تفاقمت هذه التحديات مؤخراً مع زيادة فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-١٩ حيث انعكست آثار الجائحة على جميع القطاعات الاقتصادية وكافة شرائح المجتمع وأدت الى ارتفاع مستويات البطالة والفقر بشكل كبير في العديد من البلدان العربية، خاصة في صفوف الشباب والفئات الاجتماعية الضعيفة بما في ذلك كبار السن والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين والنازحين. في هذا السياق، أضحى تطوير نماذج تنمية جديدة وتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على معالجة غياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل تساهم في التصدي لانعكاسات جائحة كوفيد-١٩ من أهم الأولويات في البلدان العربية.

٣- ظهرت جائحة كوفيد-١٩ في وقت كانت فيه الأنظمة الغذائية في المنطقة العربية مرهقة والأمن الغذائي مهدداً في العديد من الدول العربية التي تعاني أصلاً من أزمات اقتصادية وأمنية وتحديات متعددة الأبعاد. فتعاني المنطقة قبل الجائحة من ازدياد مستمر في أعداد من يعانون من نقص في التغذية يصل لما يزيد عن ٤٣ مليون شخص، وما يقارب ١١٥ مليون شخص يعانون من السمنة، بالإضافة الى انتشار الإحساس بانعدام الأمن الغذائي بين السكان. وبفعل اثار جائحة كورونا ومحدودية الموارد الطبيعية، زاد تفشي نقص التغذية عند شريحة واسعة من المجتمع العربي وازدادت مستويات انعدام الأمن الغذائي حيث أصبح يعاني نحو ١٦ مليون شخص إضافي من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى حادة، وتقلصت كميات المواد الغذائية المتاحة وتقلصت القدرة الشرائية عند الفئات الهشة نتيجة لارتفاع الأسعار. ونتيجة لممارسة سياسات الاغلاق للحد من انتشار الوباء والتباعد الاجتماعي، من المتوقع خسارة ١,٧ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٠ منها ٧٠٠ ألف وظيفة تقوم بها النساء، ومن المتوقع وقوع ٨,٣ مليون شخص إضافي في شباك الفقر. لقد أطلقت جائحة كوفيد-١٩ صفّارة الإنذار منبهة إلى الحاجة الملحة لإعادة النظر في تخطيط وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي كي تراعي المنظور الحقوقي للغذاء وتتماشى مع مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية.

٤- وتتعدد الإشكاليات والتحديات التي تواجه الأمن الغذائي في المنطقة العربية. فبالإضافة لشح الموارد الطبيعية من مياه واراضي صالحة للزراعة، يعاني القطاع الزراعي من تدني في الإنتاجية الزراعية نتيجة انتشار الأمراض والأوبئة وتغيّر المناخ، وضعف الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وبالتالي إلى اتساع في الفجوة بين الغذاء المنتج في المنطقة ومتطلبات الاستهلاك. كما تعاني المنطقة من تراجع في نسبة الأراضي الزراعية وتزايد التصحر وتدهور انتاجية الاراضي وقلة الأمطار وندرة المياه وزيادة الطلب على الغذاء نتيجة النمو الديمغرافي السريع (٢,٥ في المائة ما بين ١٩٧٠-٢٠١٧) والتوسع الحضري والنمو في الدخل. ولتغطية هذا العجز، تلجأ الدول العربية إلى استيراد الاحتياجات الغذائية الأساسية من الأسواق العالمية للسلع مما يشكل عبئاً كبيراً على الموازنات حيث تصل نسبة الاعتماد على واردات القمح إلى ٦٣,٣ في المائة مما يجعلها أكثر عرضة لأي تقلبات في أسعار المواد الغذائية. كما ترتفع نسبة الهدر وفقدان الأغذية لما يزيد عن ثلث الأغذية التي يتم إنتاجها في المنطقة، نتيجة الإفراط في التخزين وتعطيل بعض سلاسل الإمداد. وتسببت الصراعات طويلة الأمد في نزوح قسري لعدد

كبير من السكان في داخل حدود الدول التي تشهد نزاعات وللجوء عدد كبير للدول المجاورة. فتهدد جائحة كورونا ٥٥ مليون لاجئ في المنطقة العربية حيث يعاني نحو ١٦ مليون شخص منهم من انعدام الأمن وهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية غذائية وصحية.

٥- وفي هذا الإطار، تنظم الإسكوا بالشراكة مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي ثلاث حلقات حوارية لتناقش مع المسؤولين الحكوميين في مختلف البلدان العربية أهمية تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وللتصدي لآثار جائحة كوفيد-١٩ وإرساء مبادئ المساواة ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. وتهدف هذه الحلقات الحوارية إلى الاطلاع على مجموعة من السياسات العامة وتسليط الضوء على ارتباطها بالعدالة الاجتماعية مثل سياسات الحماية الاجتماعية والدعم، وسياسات الأمن الغذائي، وسياسات العمل والأجور، ومناقشة كيفية مراجعتها وتطويرها من منظور العدالة الاجتماعية.

٦- وتندرج هذه الحلقات أيضاً في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية الذي اعتمدته اللجنة الوزارية للإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) واستجابةً لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة (الرباط، ٨-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) والتي انبثق عنها إعداد دليل استرشادي حول إدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية والمحلية وتوفير البرامج اللازمة لبناء قدرات الدول الأعضاء وتدريبها على تطبيقه. ويستخدم هذا الدليل مجموعة من النماذج العملية، والمهارات، والأدوات الضرورية لصياغة سياسات تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنفيذها وتمويلها وتقييمها.

٧- وفي هذا الإطار، عقدت الحلقة الحوارية الأولى حول "سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية" بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. أما الحلقة الحوارية الثانية، فتناولت موضوع "سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النَهج الترابطي" ونظمت بشكل افتراضي يوم الأربعاء، الواقع في ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

٨- تضمّنت حلقة الحوار الافتراضية جلستين رئيستين سبقتهما جلسة افتتاحية مهدت لأعمالها وعرَّفت المشاركين بأهدافها والنتائج المتوقَعة منها، وتلتها جلسة ختامية عُرضت فيها خلاصة المناقشات والنتائج التي تم التوصَّل إليها. وفيما يلي أهم هذه النتائج:

(أ) الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية يعزز كل منهما الآخر، وسيكفل الترابط بينهما الحق في الغذاء للجميع، ويوفر الغذاء الآمن والصحي، ويحد من مستويات الفقر والبطالة، ويزيد من فرص الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي، والقضاء على تقزُّم الأطفال والهزال وفقر الدم لدى النساء؛

(ب) على الصعيد العالمي، في حين أن انعدام الأمن الغذائي هو أمر مثير للقلق بشكل خاص في الحالات الإنسانية والنزاعات، فإنه من القضايا التي يجب معالجتها في جميع البلدان بغض النظر عن مستويات الدخل فيها. في جميع أنحاء العالم، لا يتمثل التحدي بشكل رئيسي في الندرة، فالبشرية تنتج ما يكفي من الغذاء لإطعام نفسها جيدًا، ولكن في سوء التوزيع، إذ حوّلت اللامساواة الاقتصادية وانعدام العدالة الاجتماعية الطعام المغذي إلى سلعة لا يستطيع الكثيرون تحمل تكلفتها أو البقاء من دونها؛

(ج) أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم هشاشة الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويُعد تحسين الوصول إلى الغذاء وتوافره وتقليص نقاط الضعف في المنطقة أموراً أساسية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين استجابة المنطقة للصدمات؛

(د) يتطلب تعزيز مِنعة الأمن الغذائي سياسات تعزز مبادئ العدالة الاجتماعية، مثل الوصول إلى الموارد الطبيعية والتمويل والتأمين والحماية الاجتماعية لصغار المزارعين والنساء والشباب؛

(هـ) يجب إعادة تعديل نُظُم الحماية الاجتماعية لتغطي بشكل أفضل الفئات الأكثر ضعفاً (المجتمعات الريفية واللاجئون)؛ وتحسين العلاقة بين الغذاء والصحة؛ ودعم التنمية الاقتصادية وتنمية التجارة البينية.

ثانياً- ملخص عن الجلسات

٩- تستعرض الفقرات التالية أهم ما تم تناوله في كل جلسة من جلسات الحلقة الحوارية.

ألف- الجلسة الأولى: الترابط بين الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

١٠- في بداية الجلسة، قدمت السيدة مايا عطية، مستشارة الإسكوا حول الأمن الغذائي، عرضاً حول رصد الأمن الغذائي العربي والسياسات المترابطة مع العدالة الاجتماعية. فاستهلت العرض بتعريف الأمن الغذائي مشيرة إلى انه يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. كما أوضحت أن العدالة الاجتماعية هي المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. وعليه، يمكننا أن نستنتج وجود علاقة متبادلة ووثيقة بين أبعاد الأمن الغذائي، أي الاستقرار والتوفر والحصول والاستفادة وركائز العدالة الاجتماعية أي الحقوق والمساواة والإنصاف والمشاركة. ولضمان الحق في الغذاء وتوفير أغذية كافية للجميع، يجب تطبيق مبدأ الإنصاف وتمكين الفئات المحرومة وضمان مشاركتها في عمليات صنع السياسات.

١١- كما أوضحت السيدة عطية بأن الاسكوا، بالتعاون والتشاور مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين، قامت بتطوير إطار لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية يحتوي على ٢٤ مؤشراً ضمن إطار الركائز الثلاث الأساسية أي النقص في التغذية وانعدام الأمن الغذائي والسمنة، و٢١ مؤشراً لرصد الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي باستخدام عدد من المؤشرات الفرعية. وتأتي أهمية هذا الإطار في سياق قدرته على تبيان موقع المنطقة العربية مقارنة مع العالم. وبالتالي، هنالك مؤشرات مشتركة بين الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية بشكل مباشر ومنهم إمدادات الطاقة التغذوية، والفقر والبطالة، والحصول على مياه الشرب، والوصول إلى الصرف الصحي، وتقزُّم وهزال الأطفال، وفقر الدم لدى النساء، وتغيُّر المناخ والاستقرار السياسي.

١٢- كما أفادت السيد عطية أن منطقتنا تستورد أكثر من ٦٣ في المائة من القمح، وان النسب المرتفعة لإمدادات الطاقة الغذائية في البلدان الأقل نمواً (١٠٠ في المائة) والبلدان متوسطة الدخل (١٤٠ في المائة) ليست إلا دليلاً على عدم مراعاة المساواة في الوصول إلى الغذاء والاستفادة منه. كما أفادت بوجود معدلات عالية في مستويات

تقزُّم الأطفال (٢٢ في المائة) والهزال (٨,٢ في المائة) وفقر الدم عند النساء (٣٥,٥ في المائة). كما أشارت إلى أن ٤٠ في المائة من البلدان الأقل نمواً لا تصلهم خدمات المياه الأساسية ويفتقر ٦٠ في المائة منهم إلى خدمات الصرف الصحي، وتزيد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية. وأشارت السيدة عطية إلى أن جائحة كوفيد-١٩ أدت إلى تفاقم الضغوط على الأمن الغذائي وتأثيره على التحديات القائمة مثل عدم التكافؤ في الوصول إلى الموارد والخدمات الاجتماعية، وندرة الموارد الطبيعية، وتزايد آثار تغيُّر المناخ، وممارسات الهدر وتزايد عدد السكان، وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم مستويات الفقر، والاعتماد الكبير على الاستيراد، واستمرار الحروب والصراعات والاحتلال وما ينتج من تدمير للبنية التحتية وازدياد في أعداد اللاجئين والمهجرين. ويؤثر كل ذلك سلباً على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تزايد أوجه اللامساواة والإقصاء الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع. ومن هنا، يجب على الدول العربية العمل بجدية نحو تعزيز مرونة الأمن الغذائي من خلال تطوير سياسات أمن غذائي مراعية للعدالة الاجتماعية ومترابطة مع ركائزها.

١٣- ثم قدم السيد علي موسى أبكر عيسى، المشرف على ادارة التكامل الزراعي والأمن الغذائي في المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عرضاً تناول من خلاله دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في ضمان الأمن الغذائي والدروس المستفادة أثناء الجائحة. وأشار إلى أن التطورات والمستجدات العالمية والإقليمية، وما كشفت عنه جائحة كورونا، وما قد يماثلها من جوائح أو كوارث طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أثرت على سلاسل توريد الغذاء الدولية، ومن ثم على تعذر الحصول على المنتجات الغذائية عن طريق الاستيراد. فقد عملت المنظمة العربية للتنمية الزراعية على وضع برنامج يحقق الأمن الغذائي المستدام بالمنطقة العربية ويراعي ويتواكب ويستجيب لمختلف تلك التطورات والمستجدات لتوفير متطلبات الغذاء بأكبر قدر ممكن. وأفاد بأن البرنامج يسعى إلى الربط بين النَهج التنموي والنَهج الاستثماري ويشتمل على تطوير قطاع الزراعات المطرية، ليصبح قطاعاً اقتصادياً حديثاً يشارك بفاعلية في الوفاء بمتطلبات استدامة الإنتاج والاستهلاك الغذائي. كما يقوم البرنامج على أساس من الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وعلى مبدأ التكامل وشمولية الأدوار والمساهمات من جانب الدول، مع تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية والتخصصية للدول.

١٤- كما افاد السيد عيسى بأن المتطلبات التنفيذية لهذا البرنامج تشمل تعبئة الموارد المالية الذاتية للدول من مصادرها المتعددة، وإعادة النظر في تخصيصها بحيث يحصل القطاع الزراعي على نصيب معادل أو يتناسب مع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه النصيب الأكبر من التدفقات المالية والاستثمارية والداخلية والخارجية من كافة المصادر المحتملة عربياً وإقليمياً ودولياً لخدمة قضايا استدامة الأمن الغذائي، وتشجيع مساهمات القطاع الخاص المحلي والعربي والمشترك في تنفيذ مكونات البرنامج الاستثمارية والمشروعات القُطرية.

١٥- وبعد ذلك، دار نقاش بين المشاركين تناول دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية التي تقوم بأنشطة داعمة في المناطق المهمشة والضعيفة. فلفت المشاركون إلى أهمية دور المؤسسات في ظل ضعف الحركة التعاونية في الدول العربية، وخاصة في الدول الأكثر ضعفا والأقل نمواً، أو تلك التي تستقبل عدداً كبيراً من اللاجئين، أو التي تعاني من النزاعات. فعلينا النظر إلى دور القطاع الزراعي في هذا المجال وسُبُل استخدامه لتعزيز العدالة الاجتماعية كونه يؤمن فرص عمل ويوفر الغذاء بشكل أساسي. هنالك الكثير من الخلل البنيوي والمؤسساتي الذي يمنع تحقيق العدالة الاجتماعية، فمثلاً يشكل العمل غير المنظم العائق الأساسي لضمان حقوق المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، نجد انه في معظم الأحيان، لا تحصل المرأة على حقها في ملكية الحيازات الزراعية.

باء- الجلسة الثانية: تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الأمن الغذائي في المنطقة العربية

١٦- خُصِّصت الجلسة الثانية لإطلاع المشاركين على تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الأمن الغذائي في المنطقة العربية. فقدم السيد محمود الربيع، مدير الدراسات وسلاسل الانتاج من وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية، عرضاً مفصلاً حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الفئات الأكثر ضعفاً والتدابير المتخذة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية في هذا الإطار. وأفاد السيد الربيع بأن المملكة تأثرت كجميع دول المنطقة، وبالتالي اتخذت إجراءات سريعة كان لها تأثير جيد على الاقتصاد. ولكن حصل انخفاض في كمية وقيمة الإنتاج الغذائي مما أدى إلى انهيار الأسعار نتيجة إغلاق الحدود الخارجية وعدم وجود أسواق تصريف باستثناء دول الخليج. وقدر البنك الدولي الخسائر بحدود ٤٠ في المائة، كما قدر ارتفاع نسبة البطالة بـ ٢٨ في المائة، وارتفاع في انعدام الأمن الغذائي للفئات الهشة والمهددة بحدود ٥٣ في المائة نتيجة إغلاق القطاعات، الأمر الذي أدى إلى عدم توفر فرص العمل والحد من فرص العمل القائمة. وعليه، قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات للحفاظ على حقوق العمال، ولكن القطاع الزراعي لم يستفد منها لأنه قطاعٌ غير منظَّم.

١٧- كما نفذت الحكومة الأردنية حزمة من إجراءات الأمان الاجتماعي بحيث تم منح كل المشتركين بالضمان الاجتماعي قروضاً ميسرة. ولكن الاستفادة من هذه الإجراءات كانت محدودة جدا بالنسبة لقطاع الزراعة غير المشترك بالضمان الاجتماعي. كما أشار السيد الربيع إلى أن مؤسسات المجتمع المدني لم تكن فعالة ولم تتمكن من إيصال الغذاء لأن عملية التنقل كانت محدودة. لكن فيما بعد، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات مثل منح تصاريح خاصة لإيصال الغذاء سواء للأردنيين أو للسورين أو للاجئين في المخيمات. ومن إيجابيات هذه الأزمة انها كشفت العيوب في الخطط الاستراتيجية، والخلل في البنية التحتية (صناعات غير كافية لاستيعاب المنتجات الموجودة، التخزين المبرد أيضاً لم يكن كافي) مما تطلب إعادة النظر في السياسات الزراعية وإعادة بناء الاستراتيجية، حيث كان للإسكوا دوراً في وضع استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٥ التي ركزت على محاور سلسلة القيمة.

١٨- وبالرغم من المشاكل التي تفاقمت بسبب الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩، إلى أن هناك العديد من الفرص التي شكلت حوافز للقطاع الزراعي مثل توفير القروض للمزارعين وتوفير أراضي زراعية للحد من البطالة، وتشكيل لجنة لتطوير العمليات الزراعية بشكل عام.

١٩- كما قدم السيد سعيد الصغير الزروالي، رئيس قسم البرامج الفلاحية والتنمية القروية في المندوبية السامية للتخطيط في المملكة المغربية مداخلة تضمنت تجربة المملكة في مواجهة آثار جائحة كوفيد-١٩، أفاد خلالها بأن المغرب نجح في مواجهة الوضع الاستثنائي الناجم عن جائحة كورونا خاصة في تأمين المواد الغذائية للجميع، إذ أصبح البعد الصحي في المرتبة الأولى قبل البعد الاقتصادي. كما أشار إلى أن ذلك تم عبر تبني إجراءات استباقية أطلقت تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد الخامس وبانخراط الحكومة والمؤسسات العامة. كما تم خلق لجنة وطنية لمتابعة المجريات المتعلقة بالجائحة وآثارها على القطاعات المختلفة وخاصة الاقتصاد، وانخراط المجتمع المدني في تقديم مساعدات إلى الأسر والأفراد بما فيهم الأجانب في المملكة. كما تم إيواء الأشخاص الذين ليس لديهم مأوى في مراكز خاصة والتكفل بهم، وإحداث صندوق خاص للدعم الاقتصادي والاجتماعي، ودعم مقاولات القطاع الخاص المتضرر ودعم الأسر الفقيرة التي فقد افرادها العمل بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية باعتماد تعويضات مالية عبر ثلاث مراحل: المرحلة الأولى شملت تعويض المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والثانية خصصت لحاملي بطاقات الـ "راميد" أي الفئات الهشة والفقيرة، والثالثة لباقي الفئات.

٢٠- كما اتخذت المملكة عدة إجراءات أفقية مثل إغلاق الحدود بصفة نهائية، وإغلاق المدارس والمعاهد والمطاعم والمقاهي، وتخفيف رفع عدم التنقل بين المدن، وإجراء تحاليل مخبرية مجانية مرفقة بتبني سياسة تواصلية يومية مع المواطنين عبر وسائل الاعلام الرسمية والخاصة، وخلق مستشفيات ميدانية، وإعادة السماح بمزاولة الأنشطة تدريجياً، والتعاقد مع شركات عالمية لتأمين ما يناهز ٦٦ مليون جرعة لقاح.

٢١- هذا، واتخذت المملكة إجراءات إضافية ومتكاملة لمواجهة انتشار الوباء خاصة بين الفئات الهشة، شملت إجراءات خاصة بالأمن الغذائي وتوفير المواد الغذائية، وتدابير تنظيمية وقطاعية أخرى أسفرت جميعها عن نتائج إيجابية ومباشرة لمصلحة الأسر الفقيرة والهشة. كما عرض السيد الزروالي بعض التجارب الخاصة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط لتنوير الرأي العام، وأوضح أن جائحة كوفيد-١٩ كان لها تأثيراً مباشراً على عدد كبير من القطاعات، فأدت إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة ونسبة الفقر، وانخفاض الانتاج الفلاحي نتيجة تزامن الجفاف مع أزمة كوفيد-١٩، وارتفاع أسعار السلع، وزيادة العنف الأسري.

٢٢- ثم قدمت السيدة ليا زامور، رئيسة برنامج الأزمات الإنسانية في مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي عرضاً تضمن منظوراً عالميا لموضوع الأمن الغذائي. فأفادت أن انعدام الأمن الغذائي العالمي هو ظاهرة عالمية بدأت قبل عام ١٩٤٨ عندما أقرت الأمم المتحدة أن الحق في الغذاء هو حق أساسي من حقوق الإنسان. في عام ٢٠١٥، أعلن قادة العالم التزامهم بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. واعتبارًا من عام ٢٠١٩ كان هنالك ٨٢٠ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن، ومليارِي شخص لا يمكنهم الحصول على طعام آمن وكافٍ ومغذٍ، وأكثر من طفل واحد من كل ٥ أطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزُّم. فان انتشار انعدام الأمن الغذائي كان يتزايد في العديد من مناطق العالم باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية. لكن الجوع قضية ذات اهتمام عالمي حيث نجد أن البلدان التي تنتمي إلى جميع مستويات الدخل تكافح مع تزايد انعدام الأمن الغذائي، ونلحظ أن العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع لديها بالفعل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وكما هو الحال في البلدان الأخرى، تسبب الوباء في جعل الجوع في البلدان المرتفعة الدخل أسوأ بكثير، وبتزايد الجوع في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

٢٣- وبالتالي، أشارت السيدة زامور إلى أن التحدي الرئيسي الذي يعاني منه العالم اليوم هو سوء في التوزيع وليس ندرة في الإنتاج - فالبشرية تنتج ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع – ولكن هنالك سوء في التوزيع إذ أن أنظمة اللامساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي حولت الغذاء إلى سلعة لا يستطيع الكثيرون تحمل كلفتها، رغم أنها سلعة لا يمكنهم الاستغناء عنها. ولكن ما الذي يدفع إلى سوء التوزيع؟ أشارت السيدة زامور إلى أن اللامساواة والظلم الاجتماعي هما من بين العوامل التي تحرك العلاقة بين الجوع واللامساواة. كما يعاني العالم اليوم من آثار تغيُّر المناخ والتدهور البيئي، وتركز الشركات الكبرى في نظام الغذاء العالمي على السياسات الغذائية والزراعية غير المنصفة في البلدان مرتفعة الدخل وعلى الاعتماد على الواردات حتى بين البلدان النامية المصدرة للأغذية.

٢٤- وأوضحت السيدة زامور أن ما يؤدي إلى سوء التوزيع هو الأثار غير المتناسبة لتغيُّر المناخ والتدهور البيئي، وتركيز الشركات العملاقة في نظام الغذاء العالمي على السياسات الغذائية والزراعية غير العادلة في البلدان ذات الدخل المرتفع، والاعتماد على الواردات حتى بين البلدان النامية المصدرة للغذاء، والحماية الاجتماعية غير الكافية على المستوى الوطني، وزيادة أسعار المواد الغذائية المقرون بركود أو هبوط حاد في الدخل بين الفقراء، والتمييز ضد الفئات الضعيفة. كما أفادت بأن قنوات سوء التوزيع لا تضيف فقط إلى أزمة إنسانية، بل تخلق ايضاً مخاطر سياسية حادة. فعلى سبيل المثال، تعتبر الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية من بين أهم المؤشرات، تاريخيًا، للصراعات والاضطرابات الاجتماعية. وبالتالي، إذا كان انعدام الأمن

الغذائي يمثل مشكلة في عدالة التوزيع بشكل أساسي، فإن السياسات التي تعالج اللامساواة يمكن - ويجب - أن تساعد في معالجة انعدام الأمن الغذائي. ومن هنا، يجب أن تكون الردود عالمية ومحلية في آنٍ وان تهتم بشكل أساسي في الفئات الضعيفة والهشة. كما يجب الابتعاد عن الأساليب التي تركز على جانب العرض والاعتماد على السياسات الاجتماعية التي تتعامل مع الغذاء على أنه حق وليس مجرد سلعة.

٢٥- وأضافت السيدة زامور أنه في أفريقيا تمثل النساء والفتيات نحو ٧٠ في المائة من الجائعين المزمنين، وتمثل المرأة الريفية ما يقارب نصف القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية، بينما تلعب المرأة الريفية أدوارًا حاسمة في الأمن الغذائي للأسرة وتواجه التمييز وقدرة محدودة للتفاوض. كما تعاني ربات المنازل من التمييز في سوق العمل، مما يتسبب في حصولهن على وظائف غير رسمية ومؤقتة، فضلاً عن تعرضهن لعدم المساواة في الأجور. وغالباً ما ينفقن ربات الأسر نصيباً أكبر من أجورهن على الغذاء مما ينفقه الذكور من أرباب الأسر، مما يجعلهن عرضة لصدمات أسعار الغذاء.

٢٦- وبعد ذلك، دار نقاش بين المشاركين تمحور حول أهمية الموروث الثقافي أي التعايش بين الأسر مما يساهم في ضمان الأمن الغذائي وتركيز الإنتاج في الأرياف. كما تم الإشارة إلى أهمية خلق برامج تشجع على الاستثمار وتهدف إلى زيادة الإنتاج. وفي اليمن على سبيل المثال، أدى انتشار الأوبئة وآثار تغيُّر المناخ وازدياد النزوح والصراعات والأزمات وانهيار العملة وضعف الاقتصاد إلى مضاعفة العوامل التي تزيد من نسبة انعدام الأمن الغذائي. ومن هنا يجب أن تعتمد التدخلات الطارئة لتقديم المساعدات على بيانات حديثة. كما أكد المشاركون أن بنوك الطعام تلعب دوراً أساسياً في العمل على تعزيز الأمن الغذائي وتخفيف هدر الطعام. إلاّ أن هنالك صعوبات في دعم وتمويل هذه البنوك التي غالباً ما تحتاج إلى كلفة عالية لإدارة أعمالها والحفاظ على نوعية الغذاء. ومن أبرز العقبات التي تواجهها بنوك الطعام هي عدم قدرتها على استدامة عملها والخدمات التي تقدمها لفترات طويلة إذ انها تحتاج إلى دعم مستمر، فغالباً ما تعمل بنوك الطعام لفترات قصيرة.

جيم- الجلسة الختامية

٢٧- في ختام الحلقة الحوارية، شكرت السيدة العوضي الحضور على مشاركتهم الفاعلة في المناقشات. وذكّرت المشاركين بأن هذه الندوة هي الثانية ضمن سلسلة الحلقات الحوارية حول ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة بعد كوفيد-١٩ التي تنظمها الإسكوا بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي والتي تتناول الترابط الوثيق بين العدالة الاجتماعية ومجموعة مختارة من السياسات العامة ذات الصلة مثل الحماية الاجتماعية، والأجور، والأمن الغذائي. وعليه، دعت السيد العوضي الخبراء وأصحاب المصلحة الحكوميين للمشاركة في الحلقات الحوارية المقبلة لاستكمال النقاش وتعميق المعرفة بمفهوم العدالة الاجتماعية والتعرّف على التحديات التي تواجه تطبيقها وسُبُل مواجهتها خاصة بعد جائحة كوفيد-١٩. كما لخصت السيدة العوضي أبرز ما خلُصت إليه المناقشات وتلت مجموعة من التوصيات المنبثقة عنها.

٢٨- وقبل اختتام أعمال الحلقة الحوارية، أطلعت السيدة العوضي المشاركين على بعض الأدلة التي أعدتها الإسكوا بهدف بناء قدرات العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية في الدول العربية لإدماج مبادى العدالة الاجتماعية في السياسات العامة القطاعية المختلفة. وهذه الأدلة هي: (أ) أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية[١]؛ و(ب) دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية

(١) https://www.unescwa.org/ar/publications/ أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية.

في السياسات الإنمائية[٢]، و(ج) دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة[٣]، و(د) دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية[٤]، و(هـ) دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية[٥].

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الحلقة الحوارية وتاريخ انعقادها

٢٩- نظم فريق العدالة الاجتماعية في مجموعة العدالة بين الجنسين، السكان والتنمية الشاملة في الإسكوا بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي حلقة حوار افتراضية حول موضوع "سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النَهج الترابطي" وذلك يوم الأربعاء الواقع فيه ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١.

باء- الافتتاح

٣٠- افتتحت السيدة مهريناز العوضي الحلقة الحوارية مرحبة بالحضور وشاكرة مشاركتهم البالغة الأهمية. ورحبت أيضاً بفريق عمل مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي وشكرتهم على التعاون والتنسيق وعلى دورهم في الإعداد لسلسلة الحلقات الحوارية حول أهمية إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة في المنطقة العربية خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وأشارت إلى أن الموضوع الذي يتم تناوله في هذه الحلقة الحوارية بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة العربية ويفسح أمامنا الفرصة لإطلاق نقاش موسع وتحديد المحاور الأساسية لمراجعة سياسات الأمن الغذائي القائمة والعمل على إبراز الترابط الوثيق بين الحق في الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية. وأفادت أن الحق في الحصول على الغذاء الكافي هو من الحقوق الأساسية التي تنص عليها المواثيق والصكوك الدوليّة، فهو مرتبط بحياة الإنسان وظروف معيشته وكرامته وصحته. لذلك، لا بد من اتباع نهجٍ قائمٍ على الحقوق في توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع دون إغفال أحد. وأشارت إلى أنه نتيجة لجائحة كوفيد-١٩، يعاني العالم من أزمة بشرية خطيرة لها تداعيات سلبية شديدة أدت الى تباطؤ الاقتصاد وسلاسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه واثَرت على القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية في المنطقة العربية.

٣١- وأفادت السيدة العوضي في كلمتها أن بلداننا تواجه تحديات عديدة تعيق تحقيق الأمن الغذائي والحد من الجوع، لعل أبرزها ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وكثرة موجات الجفاف، وانخفاض الإنتاجية الزراعية وازدياد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة النمو الديمغرافي السريع والتوسع العمراني وزيادة مستويات الدخل، مما يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء. كما أشارت إلى أن البلدان العربية معرضة لتقلبات أسواق الأغذية العالمية كونها تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية. وأكدت على ضرورة إيجاد حلول جديدة للقضاء على الجوع وضمان الحق في الغذاء لجميع السكان دون استثناء معتبرة أن النازحين واللاجئين هم الفئات الأكثر عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي والجوع خاصة في ظل الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار التي تشهده المنطقة العربية. ثم أشارت إلى وجود تفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة

---

(٢) https://www.unescwa.org/ar/publications/ دليل-إدماج-مبادئ-العدالة-الاجتماعية-السياسات-الإنمائية.

(٣) https://www.unescwa.org/ar/publications/ بناء-القدرات-سياسات-الحماية-الاجتماعية-المشاركة.

(٤) https://www.unescwa.org/ar/publications/ دليل-تصميم-تنفيذ-سياسات-قائمة-المساواة.

(٥) https://www.unescwa.org/ar/publications/ دليل-بناء-القدرات-تحليل-قياس-اللامساواة-الاجتماعية-الاقتصادية.

بين فئات المجتمع مما أدى إلى تعميق اللامساواة والإقصاء والتهميش. وأوضحت السيدة العوضي في كلمتها انه علينا تيسير وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر عرضة لمخاطر فقدانه، والعمل معاً لإيجاد حلول استراتيجية وفعّالة للأمن الغذائي العربي قائمة على مبدأ الحق في الغذاء. ولتحقيق ذلك علينا إعادة النظر في السياسات الزراعية كي تكون مستدامة وفعالة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وعلينا إحداث تحوّل في النُظُم الغذائية للوصول إلى نُظُم متماسكة ومتكاملة وشاملة وقائمة على المنظور الحقوقي، وتحسين قدرتنا على مواجهة الأزمات المستقبلية.

٣٢- ثم ألقت السيدة فايزة شاهين، مسؤولة قضايا اللامساواة والإقصاء في برنامج "باثفايندرز" في مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي كلمة ترحيبية عرَفت من خلالها المشاركين بمركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي كمؤسسة فكرية مقرها الجامعة وتهدف إلى تعزيز العمل الفعال المتعدد الأطراف لمنع الأزمات وبناء السلام وتحقيق العدالة وضمان الشمولية. كما أعطت لمحة عامة عن برنامج "باثفايندرز" الذي ينفذه المركز من خلال شراكات مع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل بناء السلام وتحقيق العدالة وضمان الشمولية. ثم أكدت أنهم في مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي يعملون على بناء الطموح وزيادة الإرادة السياسية ودعم بلورة الاستراتيجيات الشاملة والعادلة. كما أشارت إلى ازدياد أهمية عملهم والدور الذي يقومون به في الفترة الأخيرة خاصة في سياق مواجهة آثار جائحة كوفيد-١٩ التي أصابت عدداً كبيراً من النساء. لذلك أكدت على ضرورة إعادة النظر في السياسات التي تعالج عدم المساواة والإقصاء بما في ذلك عدم قدرة بعض فئات المجتمع من الحصول على الحد الأدنى من الأمن الغذائي. واختتمت السيدة شاهين كلمتها بتقديم الشكر للإسكوا على التعاون وإفساح المجال للحوار مع الدول العربية حول سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية التي هي في صلب عمل المركز.

المرفق[*]

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد محمود الربيع
مستشار وزير الزراعة
وزارة الزراعة
بريد إلكتروني: mahmoodrabei@gmail.com

الجمهورية التونسية

السيدة مها مزريوي
وزارة الشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: maha.mezrioui@social.gov.tn

السيد شكري زائري
نائب مدير التعاون الدولي
وزارة الزراعة والموارد المائية والثروة السمكية
بريد إلكتروني: chok_zairi2007@yahoo.fr

جمهورية السودان

السيدة وصال أحمد
الأمانة الفنية للأمن الغذائي
وزارة الزراعة والغابات
بريد إلكتروني: wesalahmed2012@gmail.com

دولة فلسطين

السيد عماد خليف
وزارة الزراعة
بريد إلكتروني: khl_emad@yahoo.com

السيدة هنادي بارهما
نائب الوزير
وزارة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: hbarahma@mosa.gov.ps

السيد حسن الأشقر
مدير عام التخطيط والسياسات
وزارة الزراعة
بريد إلكتروني: hasan.ashqar@moa.pna.ps

السيد سامر تيتي
رئيس وحدة الجندر
وزارة الزراعة
بريد إلكتروني: samer.titi@moa.pna.ps

دولة قطر

السيد حمد الهاجري
وزارة البلدية والبيئة
بريد إلكتروني: hhalhajri@mme.gov.qa

السيد مسعود جارالله المري
وزارة البلدية والبيئة
بريد إلكتروني: mjmmarri@mme.gov.qa

السيدة نجاة دهام العبد الله
وزارة الشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: nabdulla@adlsa.gov.qa

الجمهورية اللبنانية

السيد عبد الله أحمد
مدير عام
وزارة الشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: a.h.ahmad@live.com

جمهورية مصر العربية

السيدة ايمان حلمي
معاون الوزير للشئون الاقتصادية والشمول المالي
وزارة التضامن الاجتماعي
بريد إلكتروني: imane.helmy@moss.gov.eg

المملكة المغربية

السيد سعيد صغير زارولي
الهيئة العليا للتخطيط
بريد إلكتروني: s.zarouali@hcp.ma

المملكة العربية السعودية

السيدة أروى نعمان
وزارة الزراعة
بريد إلكتروني: anuman@mewa.gov.sa

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد عبد الله الفال
مدير العمل الاجتماعي والتضامن الوطني
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
بريد إلكتروني: abvally@yahoo.fr

السيدة نجلاء أحمد عمر عوض الصياد
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: swf-aden@gmail.com

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيد علي موسى أبكر عيسى
المشرف على ادارة التكامل الزراعي والأمن الغذائي
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
بريد إلكتروني: alimabakar@yahoo.com

مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي

السيدة فايزة شاهين
جامعة نيويورك للتعاون الدولي
بريد إلكتروني: faizashaheen@gmail.com

السيدة ليا زامور
رئيسة برنامج الأزمات الإنسانية
مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي
بريد إلكتروني: leah.zamore@nyu.edu

السيدة بولا سافيلا نونيز
جامعة نيويورك للتعاون الدولي
بريد إلكتروني: ps2550@nyu.edu

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة
بريد إلكتروني: elawady@un.org

السيد أسامة صفا
رئيس قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: safao@un.org

السيدة دينا تنير
مسؤولة شؤون اجتماعية
قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: tannird@un.org

الجمهورية اليمنية

السيد أحمد محمد ناصر حسن
وزارة الزراعة
بريد إلكتروني: zamki1873@yahoo.com

السيدة أنجلا سماره
باحثة اجتماعية
قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: samaraa@un.org

السيدة زهراء بركات
مساعدة باحث
قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: zahraa.barakat@lau.edu

السيد إلياس غضبان
مستشار إقليمي للأمن الغذائي
بريد إلكتروني: elias.ghadban@un.org

السيدة جولي أبو عرب
منسقة مشروع تعزيز الأمن الغذائي والمائي
المجموعة الأولى حول تغيُّر المناخ واستدامة
الموارد الطبيعية
بريد إلكتروني: abouarab@un.org

السيدة مايا عطية
مستشارة في تغيُّر المناخ والأمن الغذائي في المنطقة العربية
قسم سياسات الغذاء والبيئة
بريد إلكتروني: maya.atie@un.org

السيدة ليال جدعون
مساعدة باحث
قسم سياسات الغذاء والبيئة
المجموعة الأولى حول تغيُّر المناخ واستدامة
الموارد الطبيعية
بريد إلكتروني: gedeon١@un.org